



٥
٢٠٢٢
٥

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
الصادر: ٥٩/٢٠٠٢
التاريخ: ٥/٥/٢٠٢٢

معالي وزير الداخلية والبلديات القاضي الاستاذ بسام المولوي المحترم

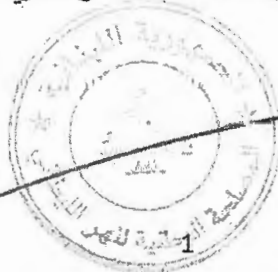
الموضوع: عدم السماح للبلديات الواقعة على مجرى نهر الليطاني خصوصا في منطقة الحوض الأدنى بإعطاء تراخيص لإقامة إنشاءات او برك سباحة بمحاذاة مجرى النهر دون إستحصل أصحاب العلاقة على موافقات مسبقة من قبل الجهات المعنية بالأثر البيئي والتنظيم المدني والتنسيق مع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة الى الموضوع والمرجع أعلاه،

تدير المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مشاريع الري الكبرى على كامل مساحة حوض نهر الليطاني، ومن تلك المشاريع مشروع ري-القاسمية رأس العين الذي يغذي مساحة 4000 هكتار من الأراضي المرورية على الخط الساحلي بين صيدا وصور. وتقوم المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بإدارة كافة منشآت المشروع والسهر على تأمين وحماية جودة مياه الري والقيام بأعمال الصيانة الدورية.

خلال الخمسة سنوات الاخيرة ونتيجة للتلوث الذي أصاب مياه نهر الليطاني وتؤدي نوعية المياه التي تضح من النهر لتغذية قناة الري الرئيسية لمشروع ري القاسمية-رأس العين، عملت المصلحة الوطنية على مكافحة التلوث الصادر من التجمعات السكنية والسياحية المحاذية لمجرى النهر كما وفرضت الإلتزام بالشروط البيئية للمصانع والمؤسسات السياحية والتجارية الملوثة.





الجمهورية اللبنانية المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

الصادر: ٢٠٠٢
التاريخ: ١٤٢٤

معالي وزير الداخلية والبلديات القاضي الاستاذ بسام المولوي المحترم

الموضوع: عدم السماح للبلديات الواقعة على مجرى نهر الليطاني خصوصا في منطقة الحوض الأدنى بإعطاء تراخيص لإقامة إنشاءات او برك سباحة بمحاذاة مجرى النهر دون إستحصل أصحاب العلاقة على موافقات مسبقة من قبل الجهات المعنية بالأثر البيئي والتنظيم المدني والتنسيق مع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة الى الموضوع والمرجع أعلاه،

تدير المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مشاريع الري الكبرى على كامل مساحة حوض نهر الليطاني، ومن تلك المشاريع مشروع ري-القاسمية رأس العين الذي يغذي مساحة 4000 هكتار من الأراضي المروية على الخط الساحلي بين صيدا وصور. وتقوم المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بإدارة كافة منشآت المشروع والسهر على تأمين وحماية جودة مياه الري والقيام بأعمال الصيانة الدورية.

خلال الخمسة سنوات الاخيرة ونتيجة للتلوث الذي أصاب مياه نهر الليطاني وتدني نوعية المياه التي تضح من النهر لتغذية قناة الري الرئيسية لمشروع ري القاسمية-رأس العين، عملت المصلحة الوطنية على مكافحة التلوث الصادر من التجمعات السكنية والسياحية المحاذية لمجرى النهر كما وفرضت الإلتزام بالشروط البيئية للمصانع والمؤسسات السياحية والتجارية الملوثة.



وحيث أن بعض البلديات في الحوض الأدنى لنهر الليطاني في محافظتي الجنوب والنبطية قد عمدت مؤخرا على إعطاء تراخيص لإقامة إنشاءات بالقرب من مجرى النهر لمؤسسات سياحية وإستراحات دون مراجعة الجهات المعنية بدراسة الأثر البيئي أو المدني لهذه الإنشاءات،

وحيث أن إقامة الإنشاءات بالقرب من مجاري الأنهر له آثار سلبية عديدة أبرزها:

تلوث المياه: بسبب خطر التصريفات غير المعالجة لمياه برك السباحة، مما ينعكس سلبا على جودة مياه الري وعلى سلامة المنتجات الزراعية وصحة المواطنين.

تغيير في نظام تدفق المياه: يؤدي البناء على النهر إلى زيادة احتمال حدوث الفيضانات وكذلك تخالف وجهة استخدام الأراضي الزراعية والمصنفة.

تأثير على التنوع البيولوجي: يؤدي وجود الإنشاءات على مجاري الأنهر إلى ضرر الأنظمة البيئية والحياة البرية ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انقطاع الممرات الحيوية وتأثيرات سلبية على الأنواع المائية.

لذلك،

نرجو من جانبكم الإيعاز للبلديات الواقعة على مجرى نهر الليطاني - خصوصا تلك الواقعة في الحوض الأدنى - عدم إعطاء تراخيص لإقامة إنشاءات بمحاذاة مجرى نهر الليطاني سواء على أراضي خاصة أو عامة دون إستحصال أصحاب العلاقة على دراسة مسبقة للأثر البيئي والعمراني من الجهات المعنية (وزارة البيئة / تنظيم مدني) والتنسيق مع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني لضمان الإلتزام بالقوانين المرعية الإجراء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام
للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني

د. سامي علوية

